

April 2010



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة الزراعة

الدورة الثانية والعشرون

روما، 16-19 يونيو/حزيران 2010

السياسات والمؤسسات الداعمة للزراعة في الحيازات الصغيرة

بيان المحتويات

الصفحات

1	أولاً - المقدمة
2	ثانياً - حالة وتطور الزراعة الصغيرة النطاق
8	ثالثاً - نُظُم أسواق الأغذية ومشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة فيها
11	رابعاً - التُّهْج والتدخلات على صعيد السياسات
16	خامساً - التوجيه المطلوب من اللجنة

أولاً - المقدمة

1- تحتل الزراعة مكانة في صميم عملية التنمية وكثيراً ما يُنظر إلى أصحاب الحيازات الصغيرة على أنهم القوة المحركة للنمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والأمن الغذائي. ومنذ الثورة الخضراء كان التركيز على الزراعة الصغيرة النطاق مسيطراً على الفكر المتعلق بسياسة التنمية. وقد عزز الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الذي حدث مؤخراً التركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة كمنتجين للأغذية. وفي سنة 2009، في كل من اجتماع مجموعة الثماني في لاكيلا ومؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الذي عقدته المنظمة، شدد زعماء العالم على أهمية صغار المزارعين في تحقيق الأمن الغذائي العالمي ودعوا إلى شراكة عالمية جديدة لتحسين إنتاجية ودخل صغار المزارعين أولئك.

2- وقد كشف الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية عن قابلية أصحاب الحيازات الصغيرة للتأثر ليس فحسب بالهزات الواسعة النطاق في الأسعار، بل أيضاً باستغلال فرص الأسواق والتأقلم مع بيئة جديدة في الأسواق. ويشير المزيد والمزيد من آراء الخبراء إلى أن الواقع الاقتصادي الحديث يدل على تدهور الآفاق بالنسبة لصغار المزارعين. فالوصول إلى الأسواق التي تشكلها العولمة، وتطور سلاسل إمدادات الأغذية، وبزوغ المتاجر الكبرى، وتطبيق التكنولوجيا وتعلمها، وكذلك الاستجابة لتغير المناخ، هي أمور تشجع جميعها وفورات الحجم. وهذه الأوضاع قد تؤدي إلى تآكل أي مزايا في ما يتعلق بكفاءة الإنتاج تحظى بها الزراعة الصغيرة النطاق، بينما تكون في الوقت نفسه في صالح العمليات الكبيرة النطاق.

3- ويعيش حوالي ثلثي سكان الريف في العالم النامي البالغ مجموعهم ثلاثة مليارات في أسر معيشية ذات حيازات صغيرة. وكثيرون من هؤلاء المزارعين فقراء، ويعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن سوء التغذية، ولا تتاح لهم إلا إمكانيات محدودة للحصول على المدخلات وللوصول إلى الأسواق. وتعترف البلدان الأعضاء في المنظمة بمساهمة الزراعة الصغيرة النطاق في النمو الاقتصادي وفي الأمن الغذائي والتغذوي، وبأهمية نظم الأسواق الزراعية في تشكيل آفاق أصحاب الحيازات الصغيرة. ودعم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة للأغذية هو أحد مجالات التركيز المؤثرة بالنسبة للمنظمة. ولكن تظل هناك فجوة بين الفكر المتعلق بسياسة التنمية والخيارات في ما يتعلق بالسياسة العملية. وبالنسبة للبلدان الأعضاء في المنظمة، يتمثل تحدٍ مهم في العمل على تصميم السياسات وتنفيذها وبناء المؤسسات لتيسير مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وتحولهم إلى مراحل تنمية أعلى.

4- وتتناول هذه الوثيقة عدداً من المسائل المتعلقة بمستقبل أصحاب الحيازات الصغيرة وتناقش الخيارات على صعيد السياسات لتيسير إدماجهم في نظم الأسواق الزراعية. ويدرس القسم الثاني من هذه الورقة خصائص وأهمية الزراعة الصغيرة النطاق في اقتصادات البلدان النامية، وكذلك تطورها مع التنمية. أما القسم الثالث فهو يبحث الصعوبات التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة في الاندماج في الأسواق التي تستدعي وجود مهارات تسويقية محسنة، وقدرة على التنسيق وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، والخصائص الأخرى الشائعة في الزراعة الكبيرة النطاق. ويناقش القسم الرابع النهج والتدخلات على صعيد السياسات لتيسير مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في نظم

الأسواق، وكذلك التدابير التي تجعل تقدم عملية تحوّلهم، إما إلى نطاق أكبر أو إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد، سلساً. ويسلط القسم الخامس الضوء على الإجراءات التي تخطط المنظمة لها وتتخذها لتحسين مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق ولتقييم أنماط التحوّل واستراتيجياته.

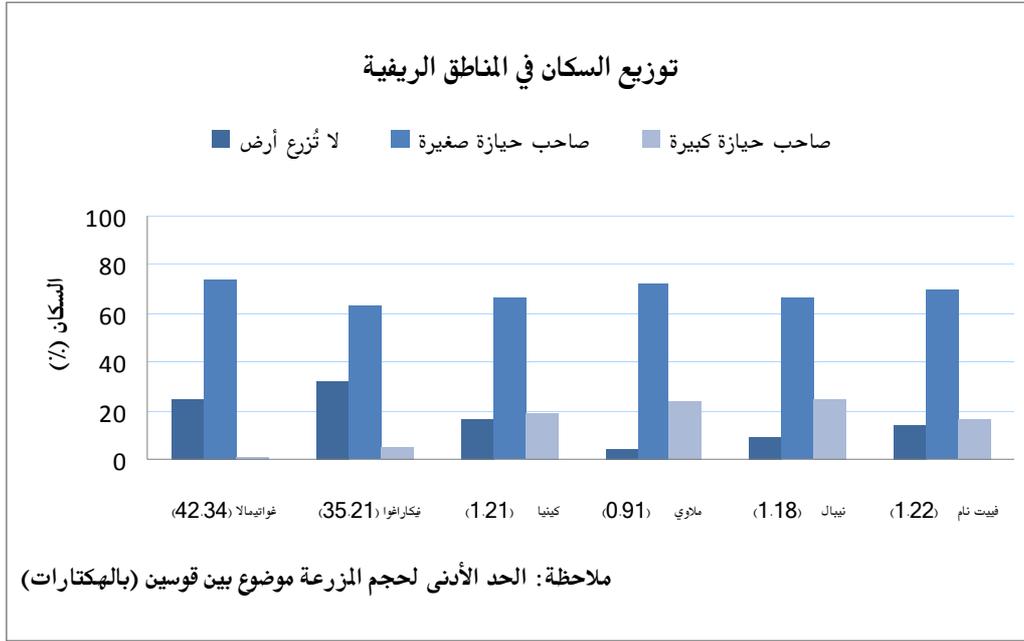
ثانياً – حالة وتطور الزراعة الصغيرة النطاق

5- في العالم النامي يشكّل أصحاب الحيازات الصغيرة العمود الفقري للقطاع الزراعي، وتكون أهميتهم في المناطق الريفية واحدة تقريباً في مختلف البلدان (الشكل 1). ولا يوجد تعريف فريد ولا لبس فيه لأصحاب الحيازات الصغيرة. وكثيراً ما يُستخدم النطاق، مقيساً من حيث حجم المزرعة، لتصنيف المنتجين. فعلى سبيل المثال، قد توصف الأسر المعيشية التي يقل الحد الأدنى لحجم الأرض التي تملكها عن هكتارين بأنها من أصحاب الحيازات الصغيرة. ولكن توزيع أحجام المزارع يتوقف، في مختلف البلدان، على عدد من الظروف الزراعية – الإيكولوجية والديموغرافية ومن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية.

6- وباستخدام المزرعة المتوسطة الحجم كمقياس يمثل حداً أدنى هو عملية تأخذ في الاعتبار الظروف القطرية المحددة التي تشكّل حجم المزارع.¹ فعلى سبيل المثال، المزرعة المتوسطة الحجم في غواتيمالا تبلغ مساحتها 42 هكتاراً، بينما تبلغ مساحة المزرعة المتوسطة الحجم في فييت نام 1.2 هكتار (الشكل 1). والكثافة السكانية واستخدام الري في البلدان الآسيوية، مقارنةً بالزراعة البعلية في أمريكا اللاتينية، هما عاملان من بين العوامل التي تحدد هذه الفروق في توزيع أحجام المزارع.

¹ انظر على سبيل المثال Key N ، و M. Roberts (2007) *Measures of Trends in Farm Size Tell Differing Stories*. ولإعداد الأشكال الواردة في هذه الوثيقة، استُخدم المتوسط المرجح للهكتار كحد أدنى لتصنيف أصحاب الحيازات الصغيرة وكبار المزارعين. ويُحسب المتوسط المرجح للهكتار بتحديد ترتيب المزارع من أصغرها إلى أكبرها واختيار حجم المزرعة في الهكتار المتوسط. ويُفترض أن المتوسط المرجح للهكتار القطري يعبر تعبيراً أفضل عن العمليات التي يحدث فيها معظم الإنتاج فعلاً.

الشكل 1

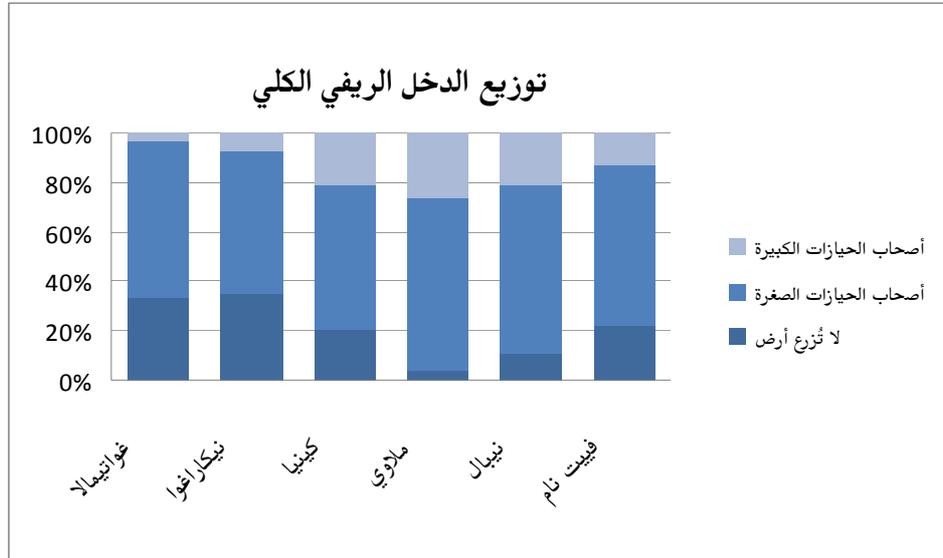


7- وتعريف أصحاب الحيازات الصغيرة المستند إلى حجم المزرعة يتجاهل عدداً من أبعاد النطاق الأخرى. فالمزارعون الذين ينتجون كميات وغللات منخفضة، وتكون مستويات رأس مالهم وتعليمهم منخفضة، ويفتقرون إلى المهارات اللازمة للمشاركة في الأسواق، وينتجون في المقام الأول من أجل الاستهلاك المنزلي، ويعتمدون اعتماداً شديداً على اليد العاملة الأسرية، يمكن أيضاً تعريفهم بأنهم من أصحاب الحيازات الصغيرة. وهذه السمات تُبرز تباين خصائص أصحاب الحيازات الصغيرة. ففي المناطق النائية، تكون المزارع عادة صغيرة ومهمشة، بالنظر إلى أن الإنتاج من أجل البيع يدر ربحاً محدوداً بسبب ارتفاع تكلفة المعاملات. وقد تكون مزارع صغيرة أخرى ذات حجم كافٍ أو تكون قريبة من الأسواق بدرجة كافية لجعل الزراعة التجارية سبيل العيش الرئيسي للأسرة المعيشية. والسياسات الرامية إلى دعم هذه الأنواع المختلفة من المزارع الصغيرة قد تكون مختلفة اختلافاً شديداً، بحيث تركز على دعم تنمية أسواق مختلفة، وأنشطة اقتصادية للمرأة متباينة. وثمة بُعد أساسي آخر هو ما إذا كان المزارع رجلاً أو امرأة. فالإمكانيات الإنتاجية والاقتصادية للمرأة تعوقها أوجه التمييز المترسخة التي تؤثر على حصول المرأة على الموارد ووسائل الإنتاج من قبيل الأرض والتكنولوجيا والتعليم والمعلومات. ومع ذلك، من حيث الرفاه، تكون لتدفقات الدخل والموارد التي تسيطر عليها المرأة تأثيرات إيجابية غير متناسبة على صحة الأسرة المعيشية وتغذيتها. ومن الضروري الحد من التحيز ضد المرأة في القطاع الزراعي لتحسين قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة.

8- ومساهمة أصحاب الحيازات الصغيرة في الاقتصاد الريفي يمكن أن تكون كبيرة الشأن. ففي المتوسط، تدر مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف البلدان النامية نسبة تتراوح تقريباً من 40 إلى 60 في المائة من الدخل الريفي الكلي من خلال المشاركة في أنشطة في المزرعة وأنشطة خارج المزرعة على حد سواء (الشكل 2). وهذا يبرز أهمية الزراعة الصغيرة النطاق في الاقتصاد الريفي، ودورها المحتمل كقاطرة للنمو. وبوجه عام، توجد روابط استهلاكية قوية بين

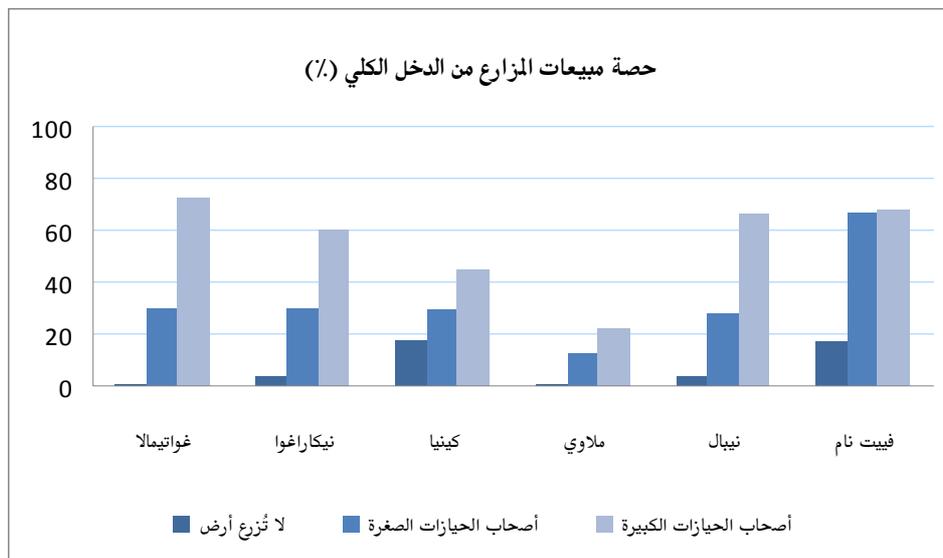
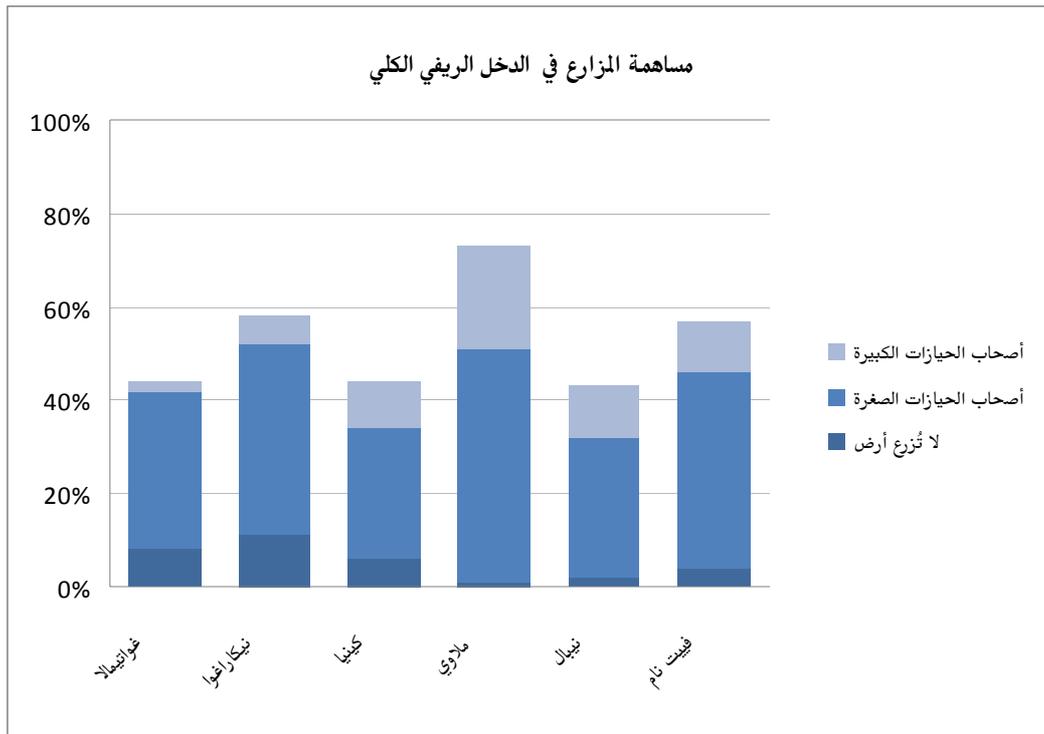
الزراعة وبقية الاقتصاد. وحدثت زيادات إضافية في دخل أصحاب الحيازات الصغيرة يمكن أن يفضي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية غير الزراعية، مما ينشط الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الشكل 2



9- وعبر البلدان النامية وداخلها يتسم صغار المزارعين بأنماط مختلفة من المشاركة في الأسواق. فهم قد لا يبيعون إلا جزءاً من إنتاجهم ويستهلكون بقيته هم أنفسهم. وقد يجدون عمالة موسمية في مزارع أكبر. وعلى الرغم من وجود اختلافات بين البلدان، تدر أنشطة هذه المزارع في المتوسط أقل من نصف الدخل الريفي الكلي (الشكل 3). وفي معظم البلدان، يحصل صغار المزارعين على نسبة منخفضة نسبياً من دخل مزارعهم من تسويق إنتاجهم (الشكل 4). وفي أحيان كثيرة، تشكل قيمة الغذاء المنتج لأغراض الاستهلاك في المزرعة، إلى جانب الأجور التي تُكسب من العمل في مزارع أكبر، الحصة الأكبر من دخل الأسر المعيشية لأصحاب الحيازات الصغيرة. فمحدودية الوصول إلى الأسواق إلى جانب معوقات أخرى شتى تحد كثيراً من الفوائد التي قد تتحقق من التسويق التجاري لإنتاجهم. بيد أن البيانات تشير إلى أن أهمية الدخل الذي يتحقق من مبيعات المحاصيل ليس موحداً ويمكن أن يتباين من بلد إلى آخر.

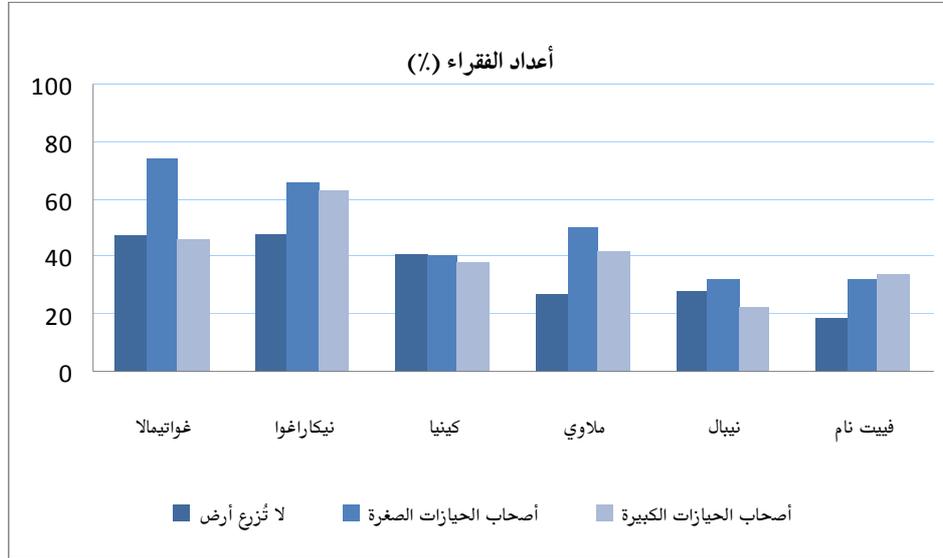
الشكل 3



10- والأنشطة غير المتعلقة بالمزرعة تتسم بدرجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف البلدان. فالعمالة الذاتية خارج نطاق الزراعة، والأنشطة التجارية، والتحويلات، هي مصادر رئيسية لدخل أصحاب الحيازات الصغيرة. ولكن، على الرغم من ارتفاع حصة الدخل غير المتعلق بالمزرعة نسبياً، فإن كثيرين من صغار المزارعين فقراء (الشكل 5). ويشير ارتفاع معدل الفقر هذا إلى أن الأنشطة غير المتعلقة بالمزرعة من الأرجح أن تكون انعكاساً لاستراتيجيات لتنويع الدخل للتأقلم مع المخاطرة، لا انعكاساً لتوافر عمالة بأجر لا تتعلق بالمزرعة. وتؤيد الخبرة المستمدة من الثورة الخضراء في آسيا هذا الخط في التفكير. فمع أن أصحاب الحيازات الصغيرة الآسيويين قاموا

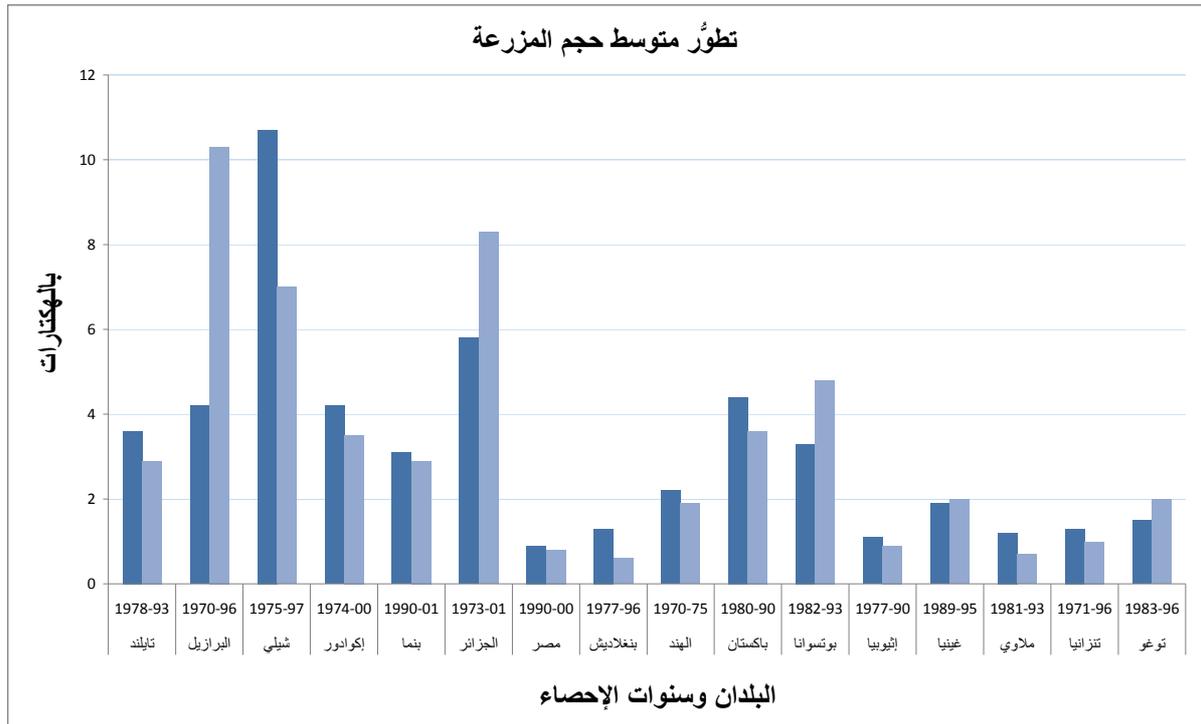
بتنوع مصادر دخلهم، لم ينخفض معدل الفقر في الإقليم إلا نتيجة لزيادات الإنتاجية الزراعية التي تحققت بفضل سياسات شجعت المزارعين على تطبيق التكنولوجيات الحديثة.

الشكل 5



11- ويتعين النظر إلى حجم المزرعة في إطار سياق دينامي. فالتنمية تتسم بحدوث تغيّرات هيكلية في الاقتصاد، وبتحولات انخفاض في أعداد سكان الريف، إلى جانب حدوث انخفاضات في حصة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الكلي. وترتبط أيضاً عملية التنمية بعلاقة إيجابية واسعة النطاق بين متوسط حجم المزرعة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن عدد أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتركون الزراعة بحثاً عن عمالة في قطاعات لا علاقة لها بالمزرعة يكون أكبر. وأثناء هذه العملية، تصبح المزارع تدريجياً ذات طابع تجاري أكبر. ومع ذلك، فإن المسار نحو المزارع الأكبر ليس موحداً في مختلف البلدان (الشكل 6). فبينما تصبح المزارع في بعض البلدان أكبر مع النمو الاقتصادي، شهدت بلدان أخرى انخفاضاً في متوسط حجم المزارع لديها.

الشكل 6



12- وهذه العملية يشكّلها التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، وكذلك السياسات، وبين عوامل أخرى. ويمكن أن يؤدي التطبيق الناجح لتكنولوجيات تحسّن الأرض إلى انخفاض أحجام المزارع على الرغم من النمو الاقتصادي السريع. فعلى سبيل المثال، أدى استخدام أنواع عالية الغلة، والأسمدة، وتقنيات الري في آسيا أثناء الثورة الخضراء إلى وجود مزارع أصغر، ولكنها ذات طابع تجاري متزايد. ومن الناحية الأخرى، يبدو أن التجربة في البرازيل تشير إلى أن السياسات التي يسّرت التحول إلى المزارع الأكبر نطاقاً أدت إلى إكساب القطاع الزراعي البرازيلي طابعاً تجارياً ناجحاً من خلال التكنولوجيات الجديدة، والتمويل والاندماج في سلاسل الإمداد الدولية.²

13- وتشير هذه الأنماط إلى وجود مسارات متعددة لاكتساب الطابع التجاري وإلى أن التحول إلى التنمية الزراعية يمكن أن يقوم به إما أصحاب الحيازات الصغيرة أو كبار المزارعين. ومع ذلك، في بلدان نامية كثيرة، تسيطر المزارع الكبيرة النطاق على الزراعة وتتسم الإنتاجية بالجمود. وبدون وجود تدابير مناسبة على صعيد السياسات، يمكن أن تؤدي سرعة تطور نظم أسواق الأغذية وما يتصل بها من مطالب لزيادة الأحجام، والجودة، والاتساق إلى تهميش الزراعة الصغيرة النطاق من عملية التنمية. ومن الضروري إدراج صغار المزارعين في عملية التنمية أن توجد سياسات واستراتيجيات في صالح الفقراء تُدمج صغار المزارعين في الأسواق، أو تعزز العمالة الريفية خارج المزرعة في حالة عدم إمكانية تحقيق ذلك الإدماج.

² منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي (2009). *Awaking Africa's Sleeping Giant*.

ثالثاً - نُظْم أسواق الأغذية ومشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة فيها

14- إن التغيرات التي حدثت في القطاع الزراعي، وفي قطاعات تسويق الأغذية وتجهيزها وبيعها بالتجزئة كانت كبيرة داخل البلدان النامية.³ فقد أسفر تحرير التجارة اقتراناً مع الزحف الحضري عن زيادة استثمارات القطاع الخاص، المحلية والأجنبية على حد سواء، في الصناعات الغذائية الزراعية في البلدان النامية. وتغيّرت أيضاً أساليب التوريد المتعلقة بالمنتجات الزراعية، وأصبحت الأسواق أكثر تنافسية بوجه عام. وتتسم نُظْم التوريد الحديثة، لا سيما في ما يتعلق بالمنتجات الطازجة المصدّرة، بحدوث تحوّل عن أسواق البيع بالجملة التقليدية نحو سلاسل الإمداد المنسقة رأسياً. وهذه السلاسل قد تنطوي على عقود صريحة بين المزارعين والتجار، وكثيراً ما تربط توريد المنتجات بتوفير المدخلات.

15- وتماشياً مع هذا التحوّل، يتزايد استناد المعاملات إلى معايير خاصة معقدة. وتشهد الأسواق المحلية أيضاً عملية تحديث وبدأت، في بعض البلدان، تعكس أسواق الصادرات من حيث المعايير والاشتراطات المتعلقة بسلاسل الإمداد. ومع ذلك، فإن التحوّل الذي حدث في التسويق، في مختلف البلدان، ليس موحداً، ويتوقف على مرحلة التنمية التي بلغها قطاع الأغذية الزراعية، والسلع الجاري توريدها، والبنية الأساسية الداعمة.

16- ويجب على أصحاب الحيازات الصغيرة أن يتغلبوا على قدر كبير من المعوقات لكي ينافسوا في الأسواق الحديثة. ويتوقف النهج الذي تتبعه الشركات عندما تشتري من أصحاب الحيازات الصغيرة على خصائص السلعة وعلى طابع السوق النهائية. ونُظْم التوريد هذه يمكن، بدورها، أن تؤثر على صغار المزارعين بطرائق مختلفة. فالسلع السائبة القابلة للتلف، مثل الشاي وزيت النخيل والسكر، تتطلب تجهيزاً بعد الحصاد مباشرة تقريباً، وعلى نطاق كبير عادة. وفي ما يتعلق بهذه السلع، توجد عادة ترتيبات تعاقدية جيدة بين المشتري والمزارع كثيراً ما تنطوي على توفير المدخلات وخدمات الإرشاد الزراعي. بيد أن الفوائد التي تتحقق للمزارعين من حيث الحصول على دخل أعلى قد تقابلها المخاطر التي تنطوي عليها "خصوصية أصول الإنتاج"، لا سيما في ما يتعلق بمحاصيل الأشجار وعندما لا يكون هناك سوى جهة تجهيز واحدة فقط. أما السلع الأقل قابلية للتلف، من قبيل البن والكاكاو، فهي تنطوي على مخاطرة أقل وذلك لوجود مشتريين متعددين عادة. وفي الوقت نفسه، يحتاج المزارعون إلى الحصول على ائتمان لكي يوظفوا استثمارات كبيرة في محاصيل الأشجار تتحقق مردوداتها في الأجل الأطول. أما أقل المحاصيل خطورة فهي محاصيل الحبوب الأساسية؛ وهذه المحاصيل لا يوجد لها مشترون متعددون فحسب بل لا تكون قابلة للتلف عادة ولا تتطلب استثمارات محددة.

17- وتتطلب المبيعات التي تجري من خلال قنوات أكثر تطوراً، من قبيل المتاجر الكبرى، وجود مهارات إدارية ولوجستية أكبر لدى المزارعين، وقدرة على توفير استمرارية الإمداد وعلى الوفاء باشتراطات صعبة من حيث سلامة

³ The Transformation of Agri-Food Systems (2008) Stamoulis و McCullough, E., P. Pingali. منظمة الأغذية والزراعة.

الأغذية وجودتها، مع وجود خطر فقدان السوق بدون الوفاء بهذه الاشتراطات. ومن ثم من الصعوبة بمكان بالنسبة لفرادى صغار المزارعين أن يقوموا بإمداد المتاجر الكبرى. وفي بعض الحالات، يعمل المزارعون في تجمعات لتحقيق ذلك؛ وفي حالات أخرى، يظهر وسطاء متخصصون. ويتعين على المزارعين الراغبين في بيع المنتجات القابلة للتلف إلى أسواق التصدير أن يفوا باشتراطات لوجستية معقدة، وكذلك باشتراطات صارمة خاصة بالحصول على شهادات بشأن سلامة الأغذية. وتطرح نظم التسويق الحديثة هذه طائفة جديدة من الشروط والتحديات بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة. والاشتراطات المتعلقة بالكمية والجودة وسلامة الأغذية إلى جانب شروط التوقيت تكون في صالح المزارع الكبيرة النطاق، الأقدر بوجه عام على استيعاب هذه الاشتراطات.

18- وتُتاح لأصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق النائية فرص محدودة للمشاركة في الأسواق نتيجة لارتفاع تكاليف النقل. فالقطاع الخاص إما لا يشتري منهم، أو يشترط هوامش ربح مرتفعة لكي يغطي تكاليفه. ويؤدي الإمداد المتفرق وغير المنتسق إلى ارتفاع تكاليف المعاملات بالنسبة للشركة المشترية، إلا إذا قام المزارعون بتجميع إنتاجهم بواسطة تعاونيات أو تجمعات غير رسمية. وهذا يؤدي إلى زيادة نطاق العمليات ويقلل من تكاليف الأنشطة التي تتعلق بالنقل والتسويق وأيضاً بمشتريات المدخلات.

19- وتوافر الأصول الرأسمالية أو إمكانية الحصول على ائتمان لتمويل الاستثمارات أمر هام أيضاً. وقد يكون توافر بنية أساسية للري ضرورياً لاستيفاء اشتراطات الجودة والاتساق. ومرافق التخزين، والتعبئة أو التجهيز أساسية أيضاً لاستغلال فرص السوق الحديثة. وتتمتع المزارع الكبيرة بمزايا هامة مقارنةً بأصحاب الحيازات الصغيرة في ما يتعلق بالحصول على الائتمان وذلك نتيجة لقدرتها على تقديم ضمانات، وتوفير المعلومات الضرورية للبنوك، واكتساب شهرة من خلال أنشطتها التجارية والمؤسسية. أما المزارع الصغيرة، فهي تواجه قدراً كبيراً من الصعوبات في ما يتعلق بالحصول على الائتمان، وذلك لأن المؤسسات المالية كثيراً ما تمنع في إقراضها لعدم وجود ضمانات كبيرة لدى تلك المزارع، ولافتقارها إلى معلومات عنها. وتواجه المزارع اللاتي يعملن على نطاق صغير مساوئ أكبر حتى مما يواجهه أقرانهن الذكور، وذلك لأن إمكانية حصولهن على رأس المال المالي والاجتماعي، ومعلومات عن السوق، ومصادر الإنتاج، من قبيل الأراضي، تكون أقل عادة.

20- وتوافر تعليم معقول ومهارات تعلم معقولة هو أمر حاسم الأهمية ليس فحسب في ما يتعلق بالامتثال للاشتراطات الصارمة من قبيل الوفاء بالمعايير، والحصول على الشهادات، وتنظيم إمكانية التتبع، بل أيضاً في ما يتعلق بتطبيق تكنولوجيات حديثة لتحسين الكمية والجودة وسلامة الأغذية وللحد من فواقد ما بعد الحصاد. وتشير الأدلة المستمدة من التجربة العملية إلى أن تطبيق التكنولوجيا لا يتوقف على النطاق. ومع ذلك، في الماضي، كان القطاع العام هو الذي يستحدث التكنولوجيات ويقدمها، بينما يتزايد الآن اتسام البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي بطابع العولمة ويكون القطاع الخاص هو الذي يقف وراءها، مع استحداث التكنولوجيات من أجل المزارع التجارية الأكبر حجماً. ويتطلب تطبيق هذه التكنولوجيات مهارات إدارة وتعلماً فعالاً، مما يمكن أن يحد من إمكانية حصول المزارع الصغيرة على مدخلات مبتكرة.

21- وسُبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة تتوقف إلى حد كبير على نظم الإنتاج والنظم الإيكولوجية التي تستند إليها. ويؤدي تدهور الموارد الطبيعية إلى جانب تغيير المناخ، إلى حدوث تغيير متزايد في الإنتاجية، والمناطق الصالحة للزراعة، وطول مدة مواسم الزرع، وإمكانات محاصيل كثيرة من حيث الغلة. ويمثل تزايد احتمال فشل المحاصيل والأمراض الحيوانية تهديدين كبيرين أيضاً. ويتطلب التكيف مع تغيير المناخ وجود أنماط جديدة للإنتاج، تستخدم مدخلات ذات مقاومة متزايدة لهزات الحرارة والجفاف، وتستخدم على نطاق أوسع تقنيات إيكولوجية زراعية مكثفة (من قبيل الزراعة التي تصون التربة). وقد لا يكون أصحاب الحيازات الصغيرة قادرين على التكيف مع هذه التهديدات البيئية لافتقارهم إلى موارد ومعلومات بشرية واجتماعية ومالية كافية.

22- وبالمقارنة بكبار المزارعين، يمكن أن تكون لأصحاب الحيازات الصغيرة مزايا كبيرة لا سيما من حيث الكفاءة في إنتاج الأغذية الأساسية. إذ توجد ثروة من المؤلفات المستمدة من التجربة العملية تشير إلى أن الإنتاج لكل مساحة وحدة في المزارع الصغيرة أعلى مقارنة بالمزارع الأكبر⁴ وهذا ينجم عن الكثافة الأكبر في استخدام المدخلات، لا سيما اليد العاملة الأسرية، ويُسفر عن نتائج إيجابية من حيث الأمن الغذائي. وبوجه عام، يتيح استخدام اليد العاملة الأسرية عند الحاجة إليها مرونة لا تحصل عليها المزارع الأكبر التي تعتمد على اليد العاملة المأجورة. كذلك فإن إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة أنسب للمنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة، من قبيل الخضروات، التي تتطلب زرع محاصيل متعددة باليد، وكذلك في ما يتعلق بمنتجات أخرى تتطلب الاهتمام بالتفاصيل.

23- وتمثل المسائل المتعلقة بحدوث تخمات موسمية في الأسواق المحلية، وارتفاع مستويات فواقد ما بعد الحصاد، وانخفاض طاقات تجهيز الأغذية تحديات خطيرة. فالمؤسسات الريفية لتجهيز الأغذية يمكن أن تقوم بتجهيز فوائض موسمية للأسواق بشرط أن يتوافر طلب على المنتج المجهز. ويتيح أيضاً التجهيز الغذائي للمنتجات الغذائية الأساسية فرصاً لكسب العيش بالنسبة لسكان الريف. وسيلزم إيجاد سُبل لتسويق السلع الغذائية المحلية، التي يزرعها عادة صغار المزارعين.

24- ويشير العرض العام الوارد آنفاً إلى أن تأثيرات الحجم هامة في بيئة الأسواق المعاصرة. وهذا معناه أن أصحاب الحيازات الصغيرة يواجهون تحديات كبيرة في ما يتعلق باغتنام فرص المشاركة في الأسواق المتنامية، وذلك لأن كفاءة إنتاجهم للأغذية الأساسية قد يطغى عليها انعدام وفورات الحجم في ما يتعلق بالتسويق وتطبيق التكنولوجيا والأنشطة الأخرى. وهذا يبرز الحاجة إلى سياسات ومؤسسات لدعم أنشطة الإنتاج والتجهيز على حد سواء ولتحسين مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق. وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص للاعتبارات المتعلقة بما إذا كان المزارع رجلاً أو امرأة والمتعلقة بالإنصاف.

4 . Fan S ، و C. Chan-Kang (2005). *Is Small Beautiful? Farm size, Productivity, and Poverty in Asian Agriculture*. Agricultural Economics, 135:32.

رابعاً – النهج والتدخلات على صعيد السياسات

25- يلعب القطاع العام دوراً بالغ الأهمية في مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على التغلب على المعوقات لزيادة الإنتاجية، والمشاركة في الأسواق الزراعية، وإدراج دخل لتحقيق الأمن الغذائي. وكانت الوصفات التقليدية على صعيد السياسات تفترض عادة أن السياسات المتعلقة بالأسعار والتجارة يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية بتوفير حوافز ملائمة للمنتجين. ولكن، حتى في الحالات التي تكون فيها الأسواق المحلية مدمجة إدماجاً جيداً مع الأسواق الدولية، تكون هذه السياسات عادة في صالح المزارع الأكبر القدرة على إنتاج فوائض كبيرة يمكن تسويقها.

26- وزيادة إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق يمكن أن ييسره توفير "بيئة تمكينية". فوجود بنية أساسية ريفية أفضل، من قبيل الطرق والأسواق المادية ومرافق التخزين وخدمات الاتصال، سيققل تكاليف المعاملات ويمكن المزارعين من الوصول إلى الأسواق. والتدخلات لكفالة حيازة الأراضي وأمن حقوق الملكية يمكن أن تشجع أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار في تحسينات الأراضي. وتوفير التعليم في المناطق الريفية أمر أساسي إذا كان المراد أن يشارك أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق، وذلك لأن صغار المزارعين لا يستطيعون الاتجار في السلاسل المتطورة إذا كانوا لا يعرفون القراءة والكتابة ولا يعرفون الأعداد و/أو يفتقرون إلى القدرة على تنظيم الإمدادات وإلى الثقة للمشاركة مع المشترين. ومن الضروري أيضاً أن تعالج السياسات أوجه انعدام المساواة المتعلقة بالمرأة وغيرها من الأوجه في ما يتعلق بالحصول على الأصول والموارد وذلك من أجل تحقيق فوائد طويلة الأجل للمرأة ولأسرتها.

27- وتشكيل البيئة الصحيحة لأصحاب الحيازات الصغيرة هو نهج ضروري للتنمية ولكنه سلبي نوعاً ما. ويستتبع إسناد دور أكثر فعالية إلى القطاع العام إقامة آليات لزيادة مشاركة القطاع الخاص في تنمية سلاسل القيمة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. فهذه الآليات يمكن أن تعزز تنمية أنشطة الأعمال التي يمارسها أصحاب الحيازات الصغيرة، وتقلل من تكاليف المعاملات، وتبني الثقة بين أصحاب الحيازات الصغيرة والتجار وشركات التجهيز. ويتعين أن تختلف التدخلات اختلافاً كبيراً لكي تعكس خصائص سلاسل المنتجات المختلفة، ومستوى تطورها، وتغاير خواص أصحاب الحيازات الصغيرة والمعوقات التي يواجهونها، وكذلك قدرة القطاع الخاص على التغلب على هذه المعوقات.

28- وكثيراً ما تعني تنمية سلاسل القيمة تحديد السلاسل المحددة التي يجب دعمها على أساس الفوائد المحتملة من حيث الإنتاجية، وزيادات الفائض التي يمكن تسويقها، وكسب نقد، والتنوع، وتحسين أوضاع سوق العمل. ومن المهم إيلاء اهتمام لتنمية قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق المحلية، وذلك لأن تكاليف الامتثال لمعايير التصدير كثيراً ما تفوق الفوائد التي تتحقق. فعلى سبيل المثال، أدى إدخال علامة الصادرات "المصدر هو السنغال"، مع وجود اشتراطات معايير صارمة، إلى حدوث هبوط بنسبة قدرها 72 في المائة في عدد صغار المزارعين الذين يقدمون

منتجاتهم لأغراض التصدير خلال الفترة ما بين سنة 2000 وسنة 2005.⁵ وفي كينيا، كانت تكاليف السنة الأولى لتنفيذ شرط الحصول على شهادة "GLOBALGAP" بالنسبة للمزارعين الذين تقل حيازاتهم عن 0.6 هكتار ما يعادل 160 في المائة من إجمالي دخلهم.⁶

29- وتركز آليات مبتكرة كثيرة ترمي إلى التخفيف من التكاليف المرتفعة لمعاملات المشاركة في الأسواق على تنظيم أصحاب الحيازات الصغيرة في تجمعات رسمية وغير رسمية. ولكن على الرغم من تقديم المانحين قدراً كبيراً من الدعم، جاهدت التعاونيات، ورابطات المزارعين لكي تلعب دوراً هاماً في ربط مزارعيها بالأسواق، وإن كانت هناك أمثلة كثيرة لتجارب إيجابية. وكان جانب من المشكلة يتمثل في أن هذه الهيئات كان عليها أن تلعب أدواراً متعددة تحددها الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكانت غير قادرة عادة على التركيز على تقديم خدمات الأعمال إلى أعضائها. وقد ينجح اتباع نهج جديد، يركز على الحاجة إلى وجود منظمات أعمال تدار بطريقة مهنية لخدمة المزارعين، في معالجة أوجه الضعف الماضية. ويتمثل دور آخر للقطاع العام في الحد من المخاطر، بالنسبة للاستثمار من القطاع الخاص وذلك ببناء الثقة. ومن الممكن استخدام المنتديات التداولية، التي يعمل فيها القطاع العام كميسر، لتوحيد جهود أصحاب المصلحة في عمل مشترك. وتشمل الأمثلة حلقات عمل أصحاب المصلحة، واجتماعات المائدة المستديرة بشأن سلاسل القيمة، والروابط السلعية المشتركة بين المهن.

30- وللحكومات دور هام يجب أن تقوم به في تحديد التدابير الملائمة لمعالجة المعوقات المقيّدة الأساسية التي تحول دون مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في أسواق المخرجات وأسواق المدخلات على حد سواء. وهذا يمكن أن يستتبع تحسين تقديم المنافع، والخدمات العامة التي لا يوفرها القطاع الخاص على نحو ملائم، من قبيل البحوث والتطوير، والإرشاد، ومعلومات السوق، وتطبيق التكنولوجيا. وتعني خصائص معظم هذه الخدمات أنه على الرغم من أن القطاع الخاص يمكن أن يقدمها، فإنه سيلزم تمويلها على نحو مستمر من قبل القطاع العام لضمان إتاحتها لأصحاب الحيازات الصغيرة.

31- وباستطاعة الحكومات أن تقدم دعماً كبيراً لتطوير أصحاب الحيازات الصغيرة، مثلاً بكفالة أن تكون بحوث زراعية عالية الجودة موجهة بشكل واضح نحو احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين، في شراكة مع القطاع الخاص حيثما أمكن. وقد كانت خدمات الإرشاد التي تقدمها الحكومة تركز عادة على تقديم المشورة بشأن مسائل الإنتاج، بينما كانت مواضيع التسويق، وسلامة الأغذية، والارتباط الأوثق بصناعات الأغذية الزراعية، والمسائل ذات الصلة، تنال أولوية منخفضة نسبياً. بيد أن وزارات الزراعة تعترف الآن بالحاجة إلى دعم أصحاب الحيازات الصغيرة في اتباع نهج موجه إلى الأسواق بدرجة أكبر. وهذا سيتطلب تدريب موظفي الإرشاد ووضع مواد مرجعية من

⁵ J. Swinnen و Maertens, M (2007). *Trade Standards and Poverty: Evidence from Senegal*. جامعة لوفين الكاثوليكية.

⁶ D. Mithofer، و Asfaw, S (2007). *What Impact Are EU Supermarket Standards Having on Developing Countries Export of High-Value Agricultural Products? Evidence from Kenya*. جامعة ليبنز في هانوفر.

أجل المزارعين. ومن الممكن أيضاً النظر في تعزيز خدمات الإرشاد التجارية التي يمكن أن تتولى الأمر تدريجياً من الإدارات الحكومية.

32- وينبغي أيضاً دعم الممارسات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة التي تعزز التكيف مع تغيّر المناخ. ويتمثل التحدي في تصميم آليات للتمويل تشجع الإدارة البيئية الجيدة في صفوف أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال مكافأة الخدمات البيئية بوجه عام، وخدمات التخفيف بوجه خاص. ومن اللازم أن توفر آليات التمويل هذه حوافز لتقديم وصون خدمات النظم الإيكولوجية من قبيل حماية مستجمعات المياه، وعزل الكربون، وحماية التنوع البيولوجي.

33- ويحتاج المزارعون إلى معلومات عن الأسواق في الوقت المناسب ويمكن التعويل عليها. وإضافة إلى توفير معلومات عن الأسعار، من الضروري وجود طائفة كاملة من المعلومات المتعلقة بالأعمال، من قبيل مَنْ هم المشترين وما هي أحكامهم وشروطهم لممارسة الأعمال. فكثيراً ما عانت خدمات معلومات الأسواق من مشاكل، لا سيما في ما يتعلق بحسن توقيت المعلومات المقدمة. وتتيح التكنولوجيات المستحدثة حديثاً الفرصة للتغلب على هذا العائق. وبوجه خاص، تعني سرعة التوسع في استخدام الهواتف الخلوية في معظم البلدان النامية إمكانية تبادل المعلومات حتى مع صغار المزارعين جداً.

34- وينطوي دور آخر للحكومات على معالجة المعوقات التي تقف في طريق المشاركة في الأسواق، من قبيل انخفاض قاعدة رأس المال الإنتاجي، وانخفاض معدل تطبيق تكنولوجيات الإنتاج المحسّنة. وفي العقدين الأخيرين، حدث هبوط في توفير التمويل الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة من قِبَل الحكومات في كثير من أنحاء العالم. وفي بعض الحالات تم سد هذه الفجوة بواسطة تعاونيات ائتمانية، ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر، وأحياناً بواسطة البنوك التجارية، وفي بعض الأحيان بواسطة الترتيبات الزراعية التعاقدية نتيجة للتمويل من خلال سلسلة القيمة. غير أن حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الخدمات المالية يظل محدوداً جداً.

35- وقد أثبتت التخفيضات الجمركية بالنسبة للمؤسسات المالية، من قبيل تخفيضات معدلات ضرائب الأعمال، فعاليتها في بعض الأحيان في زيادة تقديم الخدمات المالية لأصحاب الحيازات الصغيرة. والتعاون الوثيق بين القطاع المصرفي والحكومات حاسم الأهمية أيضاً في تصميم أدوات ائتمانية مبتكرة يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على الاستثمارات في أوساط الأسر المعيشية الريفية. كذلك فإن إجراءات تقديم الطلبات مباشرة، وجدولة التسديدات تماشياً مع تدفق دخل المقترض، والأساليب الحديثة لاستخدام المدخرات كضمانة، أو استخدام العضوية في مجموعة مزارعين كضمان، يمكن أن تحسّن الحصول على الائتمان.

36- وحيثما كان الحصول على المدخلات يعوقه الافتقار إلى المعلومات، أو تصورات وجود مخاطر، يمكن أن تساهم تدابير ترمي إلى تيسير تطبيق التكنولوجيا في زيادة الإنتاج، وتحقيق الأمن الغذائي، والتسويق التجاري. ومن الممكن أن تيسّر مجموعات مدخلات البدء، أو برامج موجهة جيداً لإعانة المدخلات، تطبيق أصحاب الحيازات للتكنولوجيا بدون

تشويه الأسواق. ومع أن هذه البرامج يُرتأى أنها ذات أهداف متعددة، فإنها يجب أن تساعد أساساً في نشر التكنولوجيا، وفي تطبيق أصحاب الحيازات الصغيرة لها، مما يؤدي إلى زيادة استخدام المدخلات في الأجل الطويل والتغلب على عائق هام يقف في طريق المشاركة في الأسواق. ومن الممكن أن تؤدي الطرائق الملائمة "لخروج" أصحاب الحيازات الصغيرة من برامج الإعانات الموجهة هذه، تماشياً مع تحسين خدمات الإرشاد وزيادة الحصول على الائتمان، إلى الحد من المخاطر المتعلقة بإيجاد حلول مستدامة وناجعة اقتصادياً لمعوقات تطبيق التكنولوجيا.

37- وأخيراً، من الحتمي أن بعض أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما أولئك الذين يفتقرون إلى أصول ومهارات الإنتاج، قد لا يكونون قادرين على المشاركة بفعالية في الأسواق حتى مع حصولهم على دعم ملائم. والزيادات التي تحدث في مشاركة بعض فئات صغار المزارعين في الأسواق سيرتبط بها خروج فئات أخرى من قطاع الزراعة. وعملية الخروج إلى قطاعات اقتصادية أخرى يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي. فهي، أولاً، قد تؤدي إلى زيادات في متوسط حجم المزرعة، مما يتيح للمزارعين استغلال وفورات الحجم والتنافس بمزيد من الفعالية. ثانياً، إذا أسفر تحسين التسويق التجاري من قِبَل بعض أصحاب الحيازات الصغيرة عن حدوث زيادة في فرص العمالة المتاحة لغيرهم، فإنه يمكن أن يحول دون اتساع فجوة الدخل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وتشير دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً إلى إمكانية توليد قطاع الألبان الصغير الحجم قدراً كبيراً من العمالة الريفية المستدامة خارج المزرعة.⁷ ولذلك فإن تليين الخروج من قطاع الزراعة يشكل جزءاً هاماً من التحدي المائل أمام الحكومات في ما يتعلق بسياساتها الخاصة بالتنمية الريفية. وباستطاعة السياسات التي تحسّن مستويات التغذية والصحة والتعليم في المناطق الريفية أن تؤدي إلى زيادة تحسين فرص العمالة في قطاعات غير الزراعة يتعزز فيها الطلب على اليد العاملة شبه الماهرة. وبهذه الطريقة، يمكن أن تصبح سوق العمل في المزرعة وسوق العمل خارج المزرعة أكثر تنافسية، مما يتيح للعمال أن يتنقلوا بينهما، مع انعكاس التحسينات التي تحدث في الأجور في سوق منهما في السوق الأخرى.

38- ويمكن أن يؤدي عدد من التدابير الإضافية إلى تليين عملية الخروج بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يظلوا غير قادرين على المنافسة. وبالنظر إلى أهمية الأرض ضمن آليات التأمين الريفي غير الرسمية، فإن السياسات الملائمة التي تكفل الحقوق المتعلقة بالأراضي، وتعزز أسواق الأراضي ستنسّر الهجرة إلى المناطق الحضرية. فالحقوق المحددة جيداً المتعلقة بالأراضي تجعل الانتقال إلى قطاعات غير الزراعة ينطوي على مخاطرة أقل، بينما تساهم في الوقت نفسه في توطيد المزارع والاستثمار فيها. ويمكن أيضاً أن يؤدي تعزيز شبكات الأمان الحضرية إلى تليين الانتقال وذلك بتوفير الدعم لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يفتقرون إلى أصول الإنتاج الكافية لالتماس العمل في قطاعات خارج المزرعة. وبالنظر إلى أن الخروج من قطاع الزراعة قد يغيّر الخصائص الهيكلية لسكان الريف، من اللازم تكييف التدخلات على صعيد السياسات حسب تغيّر الوضع الديموغرافي والاجتماعي - الاقتصادي للزراعة الصغيرة النطاق.

⁷ <http://www.fao.org/docrep/007/y4860e/y4860e00.htm>

39- ويمثل تيسير مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق أولوية في عمل منظمة الأغذية والزراعة. وقد عملت المنظمة عن كثب مع بلدان عديدة لإعداد مواد للتدريب على الإرشاد موجهة إلى الأسواق، ونظمت حلقات عمل إقليمية لمناقشة مسائل الارتباط بالأسواق، وأعدت مجموعة من دراسات الحالة.⁸ وفي فترتي السنتين المقبلتين، من المزمع عقد سلسلة من حلقات العمل الإقليمية الفرعية والإقليمية لإجراء مزيد من المناقشة لمفهوم الإرشاد الموجه إلى الأسواق ولوضع مشروعات تدريب وطنية إضافية. ودأبت المنظمة على المساهمة في زيادة مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الزراعة التعاقدية، وهو نوع محدد من الارتباط بين المزرعة والسوق. وفي أعقاب صدور النشرة المعنونة *'Contract Farming - Partnerships for Growth'*، التي نُشرت أول مرة في سنة 2001، واجتذبت قدراً كبيراً من الاهتمام، أقامت المنظمة مؤخراً مركز موارد الزراعة التعاقدية⁹ على الإنترنت، الذي يوفر مطبوعات، ومعلومات عن العقود، وأجوبة عن الأسئلة التي يكثر طرحها. وعُقدت حلقة عمل بشأن الزراعة التعاقدية في أفريقيا في جوهانسبرغ سنة 2009. ومن المزمع إصدار مطبوع أكثر تفصيلاً عن الموضوع، لتقديم مشورة عملية بشأن وضع مثل هذه البرامج، وكذلك إعداد أدلة إرشادية عديدة أقصر. وسيُنصب التركيز على دعم الروابط التي تشمل أصحاب الحيازات الصغيرة الأفقر.

40- ويجري إيلاء اهتمام خاص للدور الذي يمكن أن تلعبه رابطات المزارعين وتعاونياتهم في ربط أعضائها بالأسواق¹⁰. ويجري إعداد مجموعة من مواد الدعم، من بينها مطبوعات تتعلق بقنوات تسويق محددة، مثلاً للمنتجات العضوية وللمنتجات التي تبيّن مصدرها الجغرافي. ويجري التركيز أيضاً على إقامة علاقات وثيقة مع القطاع الخاص في البلدان النامية، وعلى تعزيز قدرات أصحاب المصلحة على وضع وتنفيذ استراتيجيات سلعية مستدامة عن طريق تشجيع رابطات سلاسل القيمة. وقد نُظّم عدد من حلقات العمل الإقليمية من أجل صياغة السياسات والتنمية المؤسسية في إطار أنشطة برنامج جميع السلع الزراعية لمجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، الذي يموله الاتحاد الأوروبي. وكانت حلقات العمل هذه ترمي إلى تحديد مبادرات عملية لتشجيع إقامة روابط لأصحاب المصلحة تكون قادرة على تقديم الدعم السوقي والمؤسسي للمشاركين في سلاسل القيمة.

41- وتُجري منظمة الأغذية والزراعة أيضاً تقييماً تحليلياً وسياساتياً من أجل وضع نُهج لإدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الهياكل التنظيمية للأسواق، وكذلك لتيسير انتقالهم إلى مرحلة تنمية أعلى. ويجري حالياً الاضطلاع بسلسلة من دراسات سلاسل القيمة المحددة تتناول المعوقات التي تقف في طريق مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق. وسيستند وضع خيارات على صعيد السياسات إلى نهج شامل يرمي إلى زيادة فهم العوامل الدينامية بين حجم المزرعة والتنمية، والشروط والمعوقات التي تشكل سلوك أصحاب الحيازات الصغيرة، وكذلك انتقالهم ومساهماتهم في الأمن الغذائي والتغذوي وفي النمو الاقتصادي الأوسع نطاقاً. ويرمي المشروع أيضاً إلى تقييم مواطن قوة أصحاب الحيازات الصغيرة ومواطن ضعفهم في سياق نظم الأسواق الزراعية من أجل وضع توصيات على صعيد السياسات بشأن

⁸ <http://www.fao.org/ag/ags/subjects/en/agmarket/linkages/index.html>

⁹ <http://www.fao.org/ag/ags/contract-farming/index-cf/en/>

¹⁰ تضع جماعة العمل المشتركة بين الإدارات في المنظمة والمعنية ببناء المؤسسات اللامسات الأخيرة في مطبوع سيصدر سنة 2010 بشأن "كيفية تمكين صغار المنتجين وتحقيق الأمن الغذائي. التعلّم من الممارسات الجيدة في بناء مؤسسات التنمية الزراعية والريفية".

استراتيجيات تنمية سلاسل القيمة واستراتيجيات الانتقال. وتشمل الأهداف الإضافية تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على تنفيذ سياسات من أجل الزراعة الصغيرة النطاق لتعزيز النمو المستدام، وتحسين سبل العيش الريفية، وتنويع الإمدادات الغذائية، وتيسير انتقال أصحاب الحيازات الصغيرة والحد من هشاشتهم.

خامساً – التوجيه المطلوب من اللجنة

42- إن لجنة الزراعة مدعوة إلى أن تأخذ علماً بالإجراءات التي تتخذها الأمانة للنهوض بإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة الزراعي الموجه إلى الأسواق، وإلى التعليق على تلك الإجراءات. وفي ما يتعلق بالأنشطة التي تزمع المنظمة القيام بها وبمشروع التقييم التحليلي والسياساتي المذكور في الفقرة 41، قد ترغب اللجنة في أن تقدم توجيهاً بشأن العمل في المستقبل من أجل:

- تحليل العلاقة بين تطور أصحاب الحيازات الصغيرة ونموهم والأمن الغذائي والتغذوي؛
- تقييم مواطن قوة الزراعة الصغيرة النطاق ومواطن ضعفها واقتراح خيارات على صعيد السياسات من حيث استراتيجية تنمية سلاسل القيمة واستراتيجية الانتقال؛
- التعاون مع وزارات الزراعة لتنمية قدرتها على دعم تحسين وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، بما يشمل القدرة على الامتثال لمعايير الصحة والصحة النباتية؛
- دعم الأنشطة الموجهة إلى قطاع الأعمال التي تمارسها منظمات المزارعين، بما في ذلك التعاونيات، وتشجيع تنمية سلاسل القيمة التي تشمل أصحاب الحيازات الصغيرة؛
- إقامة علاقات وثيقة مع القطاع الخاص من أجل إقامة شراكات لخدمة احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة على أفضل وجه.

وعلاوة على ذلك، قد تقترح اللجنة عرض نتائج مشروع التقييم التحليلي والسياساتي على الدورة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي التي تُعقد في سنة 2011.